ASJP Algerian Scientific Journal Platform
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417
- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
المجلد: 17 العدد: 03(2023) ص585-601

دور ومساهمة التنويع الاقتصادي من خلال مؤشر هيكل الناتج الداخلي الخام في تقوية وتمتين النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

The Role and Contribution of Economic Diversification through the GDP Structure Indicator in Strengthening and Consolidating Economic Growth in Algeria during the Period 2000-2020

محمد دعمي
المركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة (الجزائر)
daami.mohamed@cu-tipaza.dz

معلومات المقال
تاريخ الارسال: 2022/03/05
تاريخ القبول: 2022/10/04
الكلمات المفتاحية:
- ✓ التنويع الاقتصادي:
- ✓ القطاعات الانتاجية:
- ✓ الناتج الداخلي الخام:
- ✓ النمو الاقتصادي:

الملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح دور ومساهمة التنويع الاقتصادي من خلال مؤشر هيكل الناتج الداخلي الخام في تقوية وتمتين النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، أين اعتمدنا على المعطيات الإحصائية الرسمية المستقات من مختلف الهيئات الحكومية؛حيث توصلنا نظرياً إلى أن التنويع الاقتصادي له دوراً هاماً في تمتين النمو الاقتصادي، أما تطبيقياً توصلنا إلى أن الاقتصاد الجزائري غير متنوع بخصوص هيكل الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي جعل النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر غير متين، هذا الاتصاف تجلى في تقلب وعدم استقرار هذا النمو من جراء تبعية تقلبات الناتج لتقلبات أسعار النفط بالإضافة إلى تركّز الصادرات.

Article info
Received 05/03/2022
Accepted 04/10/2022
Keywords:
- ✓ Economic diversification:
- ✓ Productive sectors:
- ✓ gross domestic product:

Abstract :
This research paper aims to clarify the contribution of economic diversification in consolidating economic growth in Algeria through the structure index of the gross domestic product during the period 2000-2020. We relied on official statistical data obtained from various government agencies. where we reached theoretical conclusions that economic diversification has a significant role in consolidating economic growth. In practice, we concluded that the Algerian Economy is not diversified in terms of the gross domestic product structure, which made the economic growth achieved in Algeria not solid. This aspect appears in the volatility and instability of this growth resulting from the dependence of the gross domestic product fluctuations on oil price fluctuations and export concentration.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بموضوع التنويع الاقتصادي وخاصة في البلدان التي تتصف اقتصاداتها بالأحادية من طرف الباحثين من خلال الدراسات المقدمة والملتقيات المنظمة دولياً ووطنياً، وهذا بالنظر لأهمية الموضوع في كل المجالات، فالتنويع الاقتصادي له عدة مؤشرات دالة عليه، ولعل أهم وأَشْمَل مؤشر يتمثل في تنويع هيكل الناتج، أي المساهمة الحقيقية لِكُل القطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي تكون بنسب متقاربة ومرتفعة مع مرور الزمن، ويحصل هذا من خلال العمل على تطوير هذه القطاعات وخلق أخرى، بالإضافة إلى تنويع مصادر كل من الإيرادات العامة، الصادرات ومستوى التشغيل، حيث تظهر أهمية التنويع الاقتصادي في تفادي وتقليل المخاطر التي قد تَعْتَرِضْ الاقتصادات من جراء اعتمادها على المورد الواحد، ويتحقق كل هذا عن طريق رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات عدة ومتنوعة؛

النمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، هذا الهدف تسعى الى تحقيقه كل الاقتصادات، وهذا بالنظر لأهميته ضمن شبكة المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تظهر من خلال الترابط والتأثير على هذه المتغيرات وفي نفس الوقت التَأَثُرِ بها، والنمو الاقتصادي في قطر اقتصادي معين يحصل من خلال العمل زيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي من فترة الى أخرى، مع مراعات بعض العوامل من بينها حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعة للأجيال المستقبلية، ويتحقق كل هذا من خلال الاستخدام الكامل والجيد لعوامل الإنتاج؛

وفي هذا الاطار لا يكفي تحقيق النمو الاقتصادي فقط، بل جَعَلْ هذا النمو متين وقوي، هذا التَمْتين يساهم فيه التنويع الاقتصادي من خلال قيام النمو الاقتصادي في الدول على مستوى مقبول من التنويع في مصادر الناتج، أي تحقيق نوع من التوازن في مساهمة القطاعات الإنتاجية وفروعها في حصيلة الناتج الداخلي الخام (تحقيق التوازن في هيكل الناتج)، فتحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاعتماد على قطاع واحد يعتبر هشاً ومحفوف بمجموعة من المخاطر والتقلبات، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي له أهمية كبيرة في تَقْوِية وتَمْتِين النمو الاقتصادي من خلال التنويع في هيكل الناتج؛

الجزائر وكغيرها من البلدان النفطية يعاني اقتصادها من التقلبات في أسعار النفط، أين أصبح نموها الاقتصادي مرهون بهذه التقلبات، وبغية تفادي وتجنب مخاطر هذه التقلبات تعمل الجزائر على وضع وإنجاح استراتيجيات تحقيق التنويع الاقتصادي عن طريق تبني مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تدخل ضمن السياسات الاقتصادية الكلية، بغية رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام، وخاصة القطاع الفلاحي، الصناعي والسياحي ومرافقتها ببعض القطاعات المهمة الأخرى كقطاع النقل وقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

من خلال كل ما سبق، ارتأينا طرح الاشكالية التالية: **"ما هو دور ومساهمة التنويع الاقتصادي من خلال مؤشر هيكل الناتج الداخلي الخام في تقوية وتمتين النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟".**

للإجابة عن هذا السؤال الرئيسي يمكننا المرور بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي يمكن أن نوردها فيما يلي:

- ✓ ما نوع العلاقة الارتباطية بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي نظرياً؟.
- ✓ هل الاقتصاد الجزائري متنوع أو غير ذلك من خلال مؤشر هيكل الناتج الداخلي الخام؟.
- ✓ ما مدى كل من: تبعية الناتج الداخلي الخام لأسعار النفط وكِبَرْ نسبة الصادرات من المحروقات بالنسبة لهذا الناتج؟.

- **فرضيات البحث:**

- ✓ علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي علاقة طردية من الاتجاهين؛
- ✓ الاقتصاد الجزائري لا يتصف بالتنوع الاقتصادي بخصوص مؤشر هيكل الناتج الداخلي الخام؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ تقلبات الناتج الداخلي الخام تابعة لتقلبات أسعار النفط، بالإضافة إلى كِبَر حجم الصادرات من المحروقات إلى الناتج.

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية الموضوع في معالجة مشكلة من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الاقتصادي الجزائري، والمتمثلة في هشاشة النمو الاقتصادي المحقق والمعتمد على قطاع المحروقات، وبالتالي فموضوع دور التنويع الاقتصادي في تقوية النمو الاقتصادي له أهمية كبيرة، تكمن في حماية الاقتصاد الجزائري من الآثار السلبية المتولدة عن عدم استقرار أسعار المحروقات في السوق الدولي لأسباب مختلفة، وبالتالي تجنب التقلبات في الناتج ومنه النمو الاقتصادي وفي نفس الوقت خلق قاعدة إنتاجية قوية ومتنوعة.

- **أهداف البحث:**

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

- ✓ توضيح ماهية التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي؛
- ✓ توضيح دور التنويع الاقتصادي في تقوية وتمتين النمو الاقتصادي نظرياً؛
- ✓ تبيين مساهمة القطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام في الجزائر؛
- ✓ تبيين مساهمة التنويع الاقتصادي في تمتين النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر.

- **منهجية البحث:**

سنتبنى استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في معالجة هذا الموضوع، ولتحقيق أهداف هذه الورقة البحثية سنستخدم بعض المراجع التي لها صلة بالموضوع، كما اعتمدنا على المعطيات الإحصائية المستقات من الهيئات الحكومية كالديوان الوطني للإحصائيات، والمديرية العامة للتقدير والسياسات (وزارة المالية).

- **هيكل البحث:**

بغية الإجابة عن التساؤل الرئيسي قسمنا هذا العمل إلى المحاور التالية:

- ✓ ماهية التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي؛
- ✓ دور التنويع الاقتصادي في تمتين وتقوية النمو الاقتصادي نظرياً؛
- ✓ مساهمة القطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام في الجزائر ؛
- ✓ مساهمة التنويع الاقتصادي في تمتين النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر.

لنختتم هذا العمل بجملة من النتائج والتوصيات على ضوء تحليلنا لهذا الموضوع.

1.ماهية التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي من المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين الاقتصاديين وصناع السياسات الاقتصادية الكلية، وهذا باعتبار الأول وسيلة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والثاني من أهم مؤشرات ودلالات هذه الأخيرة.

1.1ماهية التنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي يعد من الأهداف الضرورية التي تسعى إليها الاقتصادات الأحادية، أي البلدان التي تتميز بخاصية المورد الواحد.

أ.مفهوم التنويع الاقتصادي:

من أهم مفاهيم التنويع الاقتصادي نذكر منها ما يلي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

✓ التنويع الاقتصادي هناك من يربطه بتنوع في مصادر حصيلة الناتج، وهناك من يربطه بتنوع في حصيلة الصادرات، وفي الغالب يعتقد أن التنويع الاقتصادي هو تنويع في الصادرات فقط، بينما في حقيقة الأمر فتنويع الصادرات هو جزء من التنويع الاقتصادي وجزء مهم من تنويع هيكل الإنتاج (بلعما، بن عبد الفتاح، 2018، ص ص 331-332)؛

✓ التنويع الاقتصادي تلك العملية التي تصبو الى تنويع هيكل الناتج وزيادة خلق قطاعات إنتاجية أخرى تساهم في هذا الناتج، الأمر الذي يؤدي الى التقليل من الاعتماد الشبه كلي على موارد القطاع الرئيسي في الاقتصاد، هذه العملية إجمالاً تقود إلى خلق مجالات جديدة ذات قيمة مضافة وتساهم في رفع مستوى التشغيل، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي في المدى المتوسط والطويل (شليحي، بن موفق، 2018، ص 192)؛

✓ "يقصد بالتنويع الاقتصادي الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها ان تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وهو يقوم على الحاجة الى الارتقاء بواقع عدد القطاعات من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد" (شليحي، بن موفق، 2018، ص ص 192-193)؛

✓ التنويع الاقتصادي هو تنويع هيكل الإنتاج أي مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة الدخل بنسب متقاربة ومرتفعة، وفي نفس الوقت عدم اعتماد الاقتصاد الوطني على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد؛

✓ يمكن تقديم تعريف شامل للتنويع الاقتصادي وهذا من خلال المؤشرات الدالة عليه، فيحصل التنويع الاقتصادي عندما تكون المساهمة الحقيقية لجل القطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسب متقاربة ومرتفعة مع مرور الزمن، بالإضافة إلى خلق قاعدة موسعة ومتنوعة من مصادر كل من: الإيرادات العامة، الصادرات، ومستوى التشغيل وهذا مع مرور الزمن، كل هذا بغية التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها الاقتصاد من جراء اعتماده على قطاع واحد، ويحصل كل هذا من خلال رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات عدة ومتنوعة.

ب.المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي:

من أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي ما يلي (بوطلاعة، بن دبيش، 2018، ص ص 300-301):

✓ مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام بنسب متقاربة ومرتفعة مع مرور الزمن، ومن الأحسن مراعات المساهمة الحقيقية وليس الاسمية (النقدية) لهذه القطاعات في حصيلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي؛

✓ عدم ارتباط استقرار حصيلة الناتج الداخلي الخام بعدم استقرار أسعار النفط في السوق الدولية مع مرور الزمن؛

✓ التقليل من الاعتماد على الإيرادات البترولية من جهة، وخلق قاعدة موسعة ومتنوعة من مصادر الإيرادات العامة مع مرور الزمن من جهة أخرى؛

✓ نسبة الصادرات العادية (غير نفطية) تكون أكبر وفي ارتفاع مستمر بالمقارنة مع الصادرات البترولية من جهة، وفي نفس الوقت وجود قاعدة متنوعة من مصادر الصادرات مع مرور الزمن؛

✓ مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة مستوى التشغيل بنسب متقاربة ومرتفعة مع مرور الزمن، هذا المؤشر يعكس مؤشر مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام؛

✓ مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي تكون أكبر من مساهمة القطاع العام.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.1 ماهية النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي يأتي على رأس المتغيرات الاقتصادية الكلية من حيث اهتمام الخبراء والاقتصاديين، ويعتبر من أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك بالنظر لأهميته الكبيرة من حيث تأثيره على باقي المتغيرات، وما له من أثر على تحسن مستوى المعيشة، وتحقيقه يحتاج إلى مثابرة وتضحية من قبل الفاعلين في الحقل الاقتصادي، سوآءً كانوا مستهلكين، منتجين أو حكومة ومن القطاعين العام والخاص.

أ.مفهوم النمو الاقتصادي:

من أهم مفاهيم النمو الاقتصادي ما يلي:

- ✓ يتحقق النمو الاقتصادي في اقتصاد معين من خلال التمكن من زيادة انتاج السلع والخدمات، وكلما كان معدل النمو في هذه الزيادة أكبر من معدل النمو السكاني كلما كان أفضل، لأن هذا الأمر يؤدي إلى تحسن ورفع مستوى معيشة الأفراد (صخري، 1994، ص 12) ؛
- ✓ يتحقق النمو الاقتصادي في قطر اقتصادي معين من خلال حصول ارتفاع في الدخل الفردي **Per Capita Income** من فترة لأخرى، هذا الأخير يعرف بحاصل قسمة الناتج الداخلي الخام وعدد السكان في بلد ما (الوزني، الرفاعي، 2009، ص 381)؛
- ✓ يتحقق النمو الاقتصادي بزيادة في الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة (عريقات، 2014، ص 351) ؛
- ✓ يرتبط تحقيق النمو الاقتصادي بأهداف أخرى وهي: حماية البيئة من التلوث وكذلك المحافظة على الموارد الطبيعية، وبالتالي يصبح أمام صانعي السياسات الاقتصادية الكلية تحدي آخر، هو كيفية تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو الاقتصادي بأقل أضرار التلوث البيئي من جهة وحفاضاً على الموارد الطبيعية للأجيال المستقبلية من جهة أخرى (عبد المطلب، 2003، ص 21).
- ✓ يمكن القول أن النمو الاقتصادي في قطر اقتصادي ما يتحقق من خلال حصول زيادة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي من فترة الى أخرى، هذا الأخير هو حاصل قسمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي وعدد السكان، مع مراعات بعض العوامل من بينها حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعة للأجيال المستقبلية.

ب. قياس النمو الاقتصادي:

من خلال التعاريف السابقة المقدمة يمكن ملاحظة عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي:

- الزيادة تكون في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وليس في الناتج الداخلي الخام الكلي فقط، ويحصل ذلك عندما يكون معدل الزيادة في الناتج الداخلي الخام أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان؛
- الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام تكون حقيقية وليس إسمية (نقدية)،ويحصل ذلك عندما يكون معدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم).

ومن خلال الشرطين يمكن إعطاء متطابقة خاصة بقياس النمو الاقتصادي R لقطر اقتصادي معين في سنة معينة t كما يلي:

$$R_t = \left[(RGDP_{Per_{Capita}\,t} - RGDP_{Per_{Capita}\,t-1}) / RGDP_{Per_{Capita}\,t-1} \right] \times 100$$

حيث:

- $RGDP_{Per_{Capita}\,t}$: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة t.
- $RGDP_{Per_{Capita}\,t-1}$: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة $t-1$.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.دور التنويع الاقتصادي في تمتين وتقوية النمو الاقتصادي نظرياً:

تحقيق النمو الاقتصادي مع مرور الوقت يعتبر واحداً من أهم المؤشرات الاقتصادية لحصول التنمية الاقتصادية، وبحكم أن التنويع الاقتصادي وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية فالتنويع الاقتصادي يعتبر كذلك أمر مهم لتحقيق النمو الاقتصادي، من خلال قيام النمو الاقتصادي في البلد على مستوى مقبول من التنويع في مصادر الناتج، أي تحقيق نوع من التوازن في مساهمة القطاعات الإنتاجية وفروعها في حصيلة الناتج الداخلي الخام (تحقيق التوازن في هيكل الناتج)، فإرتفاع حصيلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي (تحقيق النمو الاقتصادي) والذي يكون مصدره الغالب هو ارتفاع في حصيلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي لقطاع انتاجي واحد أو قطاعين أو كل القطاعات الإنتاجية المشكلة للاقتصاد:

✓ **فإذا كان مصدره الغالب هو قطاع انتاجي واحد:** فهنا يكون الاقتصاد أحادي ولا يتصف بالتنوع، وفي هذه الحالة نسمي ذلك الاقتصاد باسم القطاع الذي كان السبب الغالب في ارتفاع حصيلة الناتج، ومثال ذلك اقتصاد محروقاتي أو اقتصاد صناعي ...الخ، ويكون النمو الاقتصادي المحقق غير مستقر ومتقلب مع مرور الوقت وبالتالي لا يتصف بالقوي (غير متين أو هش)، وهنا وجب الرفع من القدرات الإنتاجية لكل القطاعات وزيادتها والاستغلال التام للموارد الاقتصادية المتاحة؛

✓ **وإذا كان مصدره كل القطاعات الإنتاجية بنسب متقاربة:** فهنا يكون الاقتصاد متنوع، ففي هذه الحالة يكون النمو الاقتصادي المحقق مستقر ومتين مع مرور الوقت، وهنا وجب المحافظة مع مرور الوقت على القدرات الإنتاجية للقطاعات والرفع منها وزيادتها ومواصلة الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وهذه الحالة أصعب من الحالة الأولى.

فالنمو الاقتصادي يتحقق بالرفع في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، حيث يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في إستغلال الطاقة الإنتاجية، حيث كلما ازدادت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في كل القطاعات الإنتاجية وفروعها المختلفة أدى ذلك الى ارتفاع النمو الاقتصادي والعكس صحيح (عريقات، 2014، ص 351).

الدول النامية تتميز اقتصاداتها بوجود موارد اقتصادية غير مستخدمة استخداماً كاملاً، وبالتالي في حالة استخدام واستغلال كل الموارد الاقتصادية تدريجياً في مختلف القطاعات الإنتاجية أدى ذلك إلى تحقيق التنويع الاقتصادي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي من جهة وفي نفس الوقت تمتينه وتقويته من جهة أخر؛

فتحقيق التشغيل الكامل يحصل من خلال الاستخدام التام لعوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم)، حيث أن عدم الاستغلال الكامل من جهة والسيئ من جهة أخرى يعيق تحقيق تمتين النمو الاقتصادي.

- **العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي تفسر من خلال اتجاهين فكريين هما (ضيف، عزوز، 2018، ص 22):**

✓ **الاتجاه الأول:** يتمثل هذا الاتجاه الفكري في نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو والذي يقول أن التخصص محفز ويساهم في النمو الاقتصادي، أي أن انخفاض درجة التنويع الاقتصادي تكون مصدراً للنمو الاقتصادي؛

✓ **الاتجاه الثاني:** فهناك عدة دراسات في هذا الاتجاه، والتي تظهر أن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي من خلال تنوع كل من: الناتج الداخلي الخام، الصادرات، والايرادات العامة ومستوى التشغيل له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، وبالتالي تنادي برفع درجة التنويع الاقتصادي، وزيادة وتنوع في عدد القطاعات الإنتاجية وفروعها المختلفة المساهمة في كل من الناتج، الصادرات ومستوى التشغيل.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **يرتكز الاتجاه الفكري المنادي بضرورة التنويع الاقتصادي على الأسباب التالية (ضيف، عزوز، 2018، ص 22):**

✓ **تقليص المخاطر المتعلقة بالاستثمار:** توزيع الاستثمارات على عدد متنوع من القطاعات الإنتاجية وفروعها ونشاطاتها يؤدي الى التقليل من المخاطر الاستثمارية والمتولدة عن تركز هذه الاستثمارات في عدد قليل من هذه القطاعات، وبالتالي يساهم التنويع الاقتصادي في الرفع من معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار في مختلف القطاعات وفروعها الإنتاجية؛

✓ **تقليل المخاطر المتولدة عن انخفاض حصيلة الصادرات:** الاقتصادات الأحادية التصدير تعاني من خطر انخفاض حصيلة الصادرات من جراء انخفاض أسعار المنتوجات المصدرة والمتولدة من قطاع واحد، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض العوائد من النقد الأجنبي، هذا ما يؤدي الى تقليص إمكانية تمويل الواردات وعملية التنمية الاقتصادية؛

✓ **رفع إنتاجية رأس المال البشري:** يساهم التنوع الاقتصادي في الرفع من إنتاجية العمل ورأس المال البشري من خلال رفع إنتاجية العمل في مختلف القطاعات الإنتاجية؛

✓ **تثبيت ورفع درجة العلاقات الترابطية بين مختلف القطاعات الإنتاجية وفروعها المختلفة:** مما يؤدي الى تحسين مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج، التشغيل، الصادرات؛

✓ **تجنب التقلبات في حصيلة الناتج الداخلي الخام:** ضعف درجة التنوع الاقتصادي والمتولد عن تركز الإنتاج في عدد محدود من القطاعات الانتاجية، تؤدي الى التقلبات في حصيلة الناتج الداخلي الخام؛

✓ **خلق فرص عمل والرفع من مستوى التشغيل:** التنويع الاقتصادي ومن خلال ارتفاع درجة العلاقات الترابطية الامامية والخلفية بين القطاعات الإنتاجية وفروعها المختلفة، يؤدي إلى الطلب على العمالة وبالتالي ارتفاع مستوى التشغيل وانخفاض معدل البطالة.

- **ومن خلال كل ما سبق نؤيد الاتجاه الفكري الثاني والذي يبين دور التنويع الاقتصادي في تقوية وتمتين النمو الاقتصادي، والذي يكون من خلال ما يلي:**

✓ زيادة في فرص وحجم الاستثمار في كل القطاعات الإنتاجية وفروعها المختفة؛

✓ عدم الاعتماد على صادرات من قطاع إنتاجي واحد أو سلع محددة، وتنويع الصادرات من حيث عدد وحجم السلع المصدرة؛

✓ الرفع من إنتاجية العمل ورأس المال البشري الكلية من خلال رفع إنتاجية العمل في مختلف القطاعات الإنتاجية؛

✓ توطيد وتمتين درجة العلاقات الترابطية بين مختلف القطاعات الإنتاجية وفروعها المختلفة؛

✓ زيادة في عدد القطاعات الإنتاجية المساهمة في حصيلة الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يؤدي الى الرفع من هذا الناتج؛

✓ ارتفاع مستوى التشغيل يؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي الذي يعد أحد أهم المحددات للنمو الاقتصادي.

3. مساهمة القطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام في الجزائر :

التنويع الاقتصادي من خلال مؤشر تنويع هيكل الناتج يتبين من خلال مساهمة أغلبية القطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام بنسب متقاربة ومرتفعة مع مرور الزمن، وعدم سيطرة بعض القطاعات على حصيلة الناتج، فهل الاقتصادي الجزائري متنوع من خلال مؤشر مساهمة القطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020؟، هذا ما يوضحه لنا الجدول والشكل التاليين.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول رقم (01): مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020 (%)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء و الاشغال العمومية	الخدمات	حقوق ورسوم على الواردات	الناتج الداخلي الخام
2000	39.20	8.40	7.05	8.12	30.74	6.49	100.00
2001	34.16	9.75	7.46	8.49	32.98	7.17	100.00
2002	32.66	9.22	7.46	9.06	33.24	8.35	100.00
2003	35.58	9.81	6.77	8.48	31.69	7.67	100.00
2004	37.73	9.44	6.31	8.26	31.00	7.26	100.00
2004-2000	35.95	9.36	6,95	8.47	31.87	7.40	100.00
2005	44.34	7.69	5.53	7.46	28.44	6.53	100.00
2006	45.66	7.54	5.29	7.93	27.79	5.78	100.00
2007	43.72	7.57	5.13	8.82	29.06	5.69	100.00
2008	45.25	6.59	4.70	8.66	28.87	5.92	100.00
2009	31.19	9.34	5.73	10.98	35.58	7.18	100.00
2009-2005	41.85	7.73	5.25	8.86	30,08	6.22	100.00
2010	34.86	8.47	5.15	10.49	34.80	6.24	100.00
2011	35.93	8.11	4.55	9.14	36.41	5.86	100.00
2012	34.15	8.77	4.50	9.20	36.73	6.65	100.00
2013	29.84	9.85	4.64	9.78	38.45	7.45	100.00
2014	27.04	10.29	4.86	10.41	40.19	7.21	100.00
2014-2010	32.07	9.17	4.72	9.79	37.52	6.73	100.00
2015	18.75	11.58	5.50	11.47	44.59	8.10	100.00
2016	17.27	12.22	5.59	11.84	45.11	7.97	100.00
2017	19.60	11.76	5.51	11.67	43.63	7.83	100.00
2018	22.24	11.84	5.42	11.47	41.47	7.55	100.00
2019	19.53	12.38	5.71	12.20	42.28	7.90	100.00
2019-2015	19.58	11.96	5.55	11.74	43.31	7.86	100.00
2020	12.82	14.34	6.32	12.81	45.81	7.90	100.00
المتوسط	31.50	9.76	5.68	9.85	36.14	7.08	100.00

المصدر:

من إعداد الباحث بالاعتماد على:

بنك الجزائر. "النشرات الإحصائية الثلاثية". رقم: 1 إلى غاية 52، 2007-2020.www.bank-of-algeria.dz

Banque d'Algérie. "Evolution Economique et Monétaire en Algérie". 2008 : p 189. 2009 : p 202. 20 14: p 150. 2016 : p 106.

بنك الجزائر. "التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر". 2015: ص 154. 2017: ص 139.www.bank-of-algeria.dz

Ministère des Finances-DGPP."Rétrospective-Produit Intérieur Brut (SCN) 2000 - 2019". www.dgpp-mf.gov.dz.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

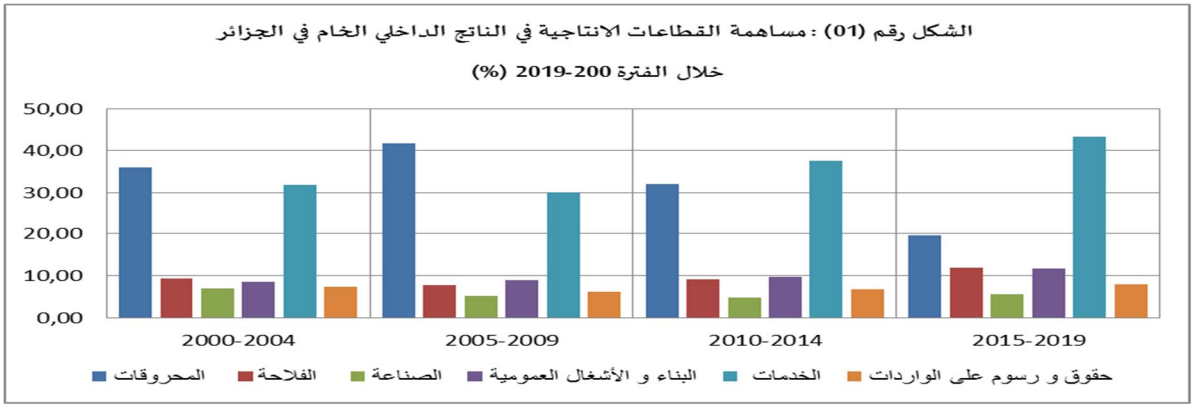

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (01)

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ عدم ظهور مساهمة كل من: القطاع السياحي، قطاع النقل وقطاع الاتصالات في حصية الناتج، وهذا من جراء أن هذه القطاعات تندرج ضمن قطاع الخدمات، وباعتبار أن هذه القطاعات لها أهمية كبيرة في تحقيق التنويع الاقتصادي، وحسب الأهداف المتوخاة من هذه الورقة البحثية وجب إعطاء نظرة عن مساهمتها في حصيلة الناتج الداخلي الخام ، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مساهمة قطاعات كل من السياحة، النقل والاتصالات في حصيلة الناتج الداخلي الخام في الجزائر

خلال الفترة 2000-2019 (%)

الفترة / القطاعات	2004-2000 PSRE	2009-2005 PCSC	2014-2010 PCCE	2019-2015 PACE	2019-2000
	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)
القطاع السياحي	3.35	3.44	3.36	3.29	3.36
قطاع النقل	7.32	7.92	8.35	10.98	9.14
قطاع الاتصالات	1.83	1.98	2.09	2.75	2,29

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-World Data Atlas. (2021)." Algeria- Travel and tourism direct contribution to GDP1995-2019". www.knoema.com
-Office National des Statistiques. (2015). Les Comptes Economiques de 2000 à 2014. N° 709.www.ons.dz
- Office National des Statistiques. (2019), Les Comptes Economiques de 2015 à 2018. N° 861.www.ons.dz
- Office National des Statistiques. (2021). Les Comptes Economiques de 2018 à 2020. N° 933.www.ons.dz

- **من خلال الجدولين رقم (01) و (02) والشكل رقم (01) نلاحظ ما يلي:**

✓ **قطاع المحروقات:**

مساهمة قطاع المحروقات في حصيلة الناتج بلغت 35.95 % خلال الفترة 2000-2004، لتنتقل الى 41.85 % خلال الفترة 2005-2009، أين سجلنا أعلى نسبة مساهمة في الفترتين بالمقارنة مع بقية القطاعات، لتنخفض نسبة المساهمة في الفترة 2010-2014 الى 30.07 %، ثم الى 19.58 % خلال الفترة 2015-2019، ليحتل بذلك القطاع المرتبة الثانية في الفترتين من حيث نسبة المساهمة وذلك بعد قطاع الخدمات؛

✓ **قطاع الخدمات:**

شهد القطاع تطوراً سريعاً بالمقارنة مع بقية القطاعات، حيث بلغت مساهمة قطاع الخدمات 31.87 % و30.08 % خلال الفترتين 2000-2004 و2005-2009 على الترتيب، أين سجلنا ثاني أعلى نسبة مساهمة في الفترتين بالمقارنة مع بقية القطاعات وذلك

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بعد قطاع المحروقات، لترتفع نسبة المساهمة الى 37.52 % خلال الفترة 2010-2014 ثم لترتفع أكثر الى 43.31 % خلال الفترة 2015-2019، ليسجل بذلك القطاع أعلى نسبة مساهمة أثناء هاتين الفترتين بالمقارنة مع بقية القطاعات، هذا التطور كان نتيجة حجم الاستثمارات الكبيرة التي استفاد منها القطاع ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي الأربعة المسطرة خلال الفترة 2001-2019، خاصة في مجال الاتصالات، هذا الأخير الذي عرف اكتساح لرأس المال الداخلي والأجنبي بسبب توفر بيئة أعمال مواتية؛

✓ **قطاع البناء والأشغال العمومية:**

هناك استقرار في مساهمة القطاع في الناتج الداخلي أين بلغت نسبة المساهمة 8.47 %، 8.86 %، 9.79 %، 11.74 % خلال الفترات الأربعة على التوالي، مع ملاحظة تحسن طفيف في هذه المساهمة من فترة الى أخرى وهذا راجع الى حجم الاستثمارات العمومية الهائلة والتي استفاد منها القطاع ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي الأربعة خاصة في مجال السكن؛

✓ **قطاع الفلاحة:**

هناك استقرار في مساهمة القطاع في الناتج الداخلي أين بلغت نسبة المساهمة 9.36 %، 7.73 %، 9.17 %، 11.96 % خلال الفترات الأربعة على التوالي، وهي نسب ضعيفة بالنظر لما تتوفر عليه الجزائر من معطيات تخص القطاع، أين يأتي القطاع في المرتبة الرابعة من حيث نسبة المساهمة ضمن القطاعات الإنتاجية؛

✓ **قطاع الصناعة:**

إحتل القطاع الصناعي ذيل الترتيب من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام، أين بلغت نسبة المساهمة 6.95 %، 5.25 %، 4.72 % و5.55 خلال الفترات الأربعة على التوالي، وتعتبر نسب ضعيفة جداً وأقل من تلك المسجلة في الدول النامية بالنسبة لهذا القطاع، والتي لا تتعدى في أحسن الأحوال 10 % (الوادي، وآخرون، 2013، ص ص 295-296)، وفي المقابل تصل تلك النسبة الى 40 % في الدول المتقدمة (الوادي، وآخرون، 2013، ص ص 295-296). وهو ما يعني تراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات والخدمات.

- **إجمالاً نلاحظ ما يلي:**

✓ التباين في نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020؛

✓ استقرار في نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال الفترات 2000-2004، 2005-2009، 2010-2014 و2015-2019؛

✓ سيطرة مساهمة قطاعي المحروقات والخدمات في الناتج خلال الفترات الأربعة، أين بلغت نسبة المساهمة المتوسطة: 31.5 % و36.14 % على الترتيب خلال الفترة 2000-2020؛

✓ ضعف مساهمة قطاعات الفلاحة، الصناعة والسياحة في الناتج في الفترات الأربعة بالمقارنة مع قطاعي المحروقات والخدمات، وأين بلغت نسبة المساهمة 10.00 % و5.37 % و3.36 % على الترتيب خلال الفترة 2000-2019.

كل هذه المعطيات تبين عدم تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشر هيكل الناتج.

4. مساهمة التنويع الاقتصادي في تمتين النمو الاقتصادي في الجزائر تطبيقياً:

لقد أوضحنا في إطار الجزء النظري أن هناك اتجاهين فكريين بخصوص أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي، الأول الذي يقول أن انخفاض درجة التنويع الاقتصادي تكون مصدراً للنمو الاقتصادي، والثاني الذي يقول ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، أي أن تنوع في الناتج والصادرات له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، أين تم الاستناد على عدة أسباب في ذلك؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وبحكم النتائج المتوصل إليها في النقطة السابقة والمتعلقة بعدم تنوع الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشر الأساسي (مؤشر تنوع هيكل الناتج الداخلي الخام)، وبالتالي سنبين ونثبت أي الاتجاهين صحيح في الجزائر؛

وبالنظر للمعطيات الإحصائية المتوفرة لدينا، وتَعَقُّدْ تَتَبُّع تطور الناتج الحقيقي للقطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى أولويات تحديد سنة الأساس في الدراسة، سنوضح أي الاتجاهين صحيح، وذلك من خلال نقطتين أساسيتين هما:

- ✓ تبعية الناتج الداخلي الخام في الجزائر لأسعار النفط من عدمها؛
- ✓ تطور نسبة الصادرات من المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

1.4. تبعية الناتج الداخلي الخام في الجزائر لأسعار النفط من عدمها:

الجدول (03) يبين لنا مدى ارتباط الناتج الداخلي الخام في الجزائر بأسعار النفط في السوق الدولي.

الجدول رقم (03): معدل التغير في سعر برميل النفط، معدل التغير في الناتج الداخلي الخام الاسمي (NGDP) ومعدل النمو الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 (%)

معدل النمو الحقيقي	معدل التغير في NGDP	معدل التغير (%) (01)	سعر البرميل (دولار) (01)	المتغيرات السنوات	معدل النمو الحقيقي	معدل التغير في NGDP	معدل التغير (%) (01)	سعر البرميل (دولار) (01)	المتغيرات السنوات
2.90	21.66	41.13	112.90	2011	3.80	27.34	20.17	28.60	2000
3.40	11.11	-1.95	110.70	2012	3.00	2.51	-12.94	24.90	2001
2.80	2.70	-1.45	109.10	2013	5.60	7.00	1.61	25.30	2002
3.80	3.49	-9.17	99.10	2014	7.20	16.13	14.62	29.00	2003
3.70	-3.00	-46.72	52.80	2015	4.30	17.07	33.10	38.60	2004
3.20	4.80	-15.15	44.80	2016	5.90	22.98	40.67	54.30	2005
1.30	7.77	20.31	53.90	2017	1.70	12.43	19.71	65.00	2006
1.20	8.35	32.24	71.28	2018	3.40	10.02	14.46	74.40	2007
0.80	-0.12	-9.65	64.40	2019	2.40	18.08	33.20	99.10	2008
-5.10	-9.91	-35.09	41.80	2020	1.60	-9.74	-37.84	61.60	2009
-	-	-	-	2021	3.60	20.30	29.87	80.00	2010

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-Ministère des Finances-DGPP."Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2019". www.dgpp-mf.gov.dz.
- Office National des Statistiques. (2021)."Les Comptes Economiques de 2018 à 2020". N° 934.www.ons.dz

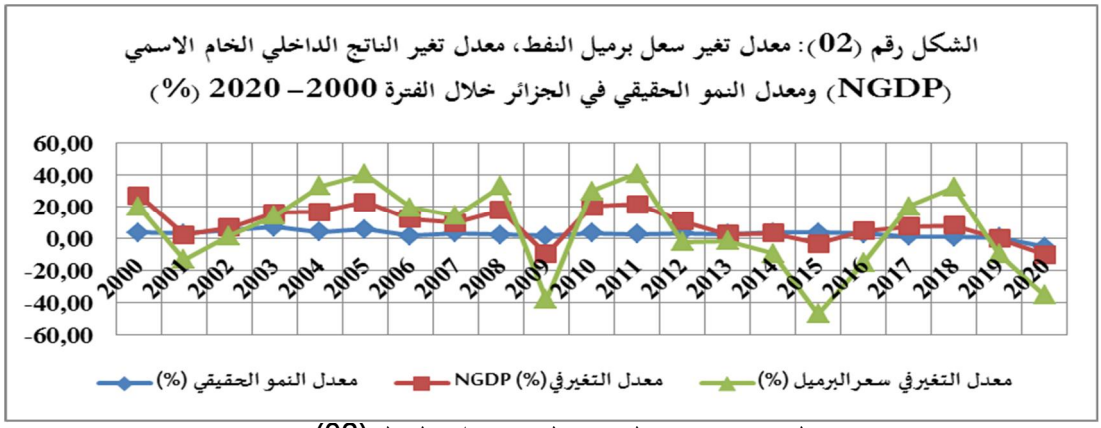

الشكل رقم (02): معدل تغير سعل برميل النفط، معدل تغير الناتج الداخلي الخام الاسمي (NGDP) ومعدل النمو الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 (%)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (03)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (02) نلاحظ ما يلي:**

الارتباط الواضح والصريح بين معدل تغير سعر البرميل ومعدل تغير الناتج الداخلي الخام الإسمي، أي تبعية الناتج الداخلي الخام في الجزائر لأسعار النفط، بالإضافة إلى عدم استقرار معدل النمو الاقتصادي الحقيقي والمتولد عن عدة عوامل ولكن في مقدمتها تقلب سعر برميل النفط في السوق العالمي:

✓ ارتفاع سعر البرميل من 24.9 دولار للبرميل سنة 2001 الى 99.1 دولار للبرميل سنة 2008، أدى إلى تسجيل معدلات تغير موجبة لسعر البرميل خلال الفترة 2002-2008، الأمر الذي ساهم في تسجيل معدلات موجبة في تغير الناتج الداخلي الخام الاسمي خلال نفس الفترة، كما تم تسجيل معدلات موجبة لمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي حيث انتقل من 3 % سنة 2001 الى 7.2 % سنة 2003، وهذا راجع للأداء الجيد لقطاعات كل من البناء والاشغال العمومية (2002)، القطاع الفلاحي (2003).

✓ انخفاض سعر البرميل في سنة 2009 بنسبة: 37.84 % بالمقارنة مع سنة 2008 أدى الى انخفاض الناتج الداخلي الخام الاسمي في نفس السنة بـ: 9.74 % بالمقارنة مع سنة 2008، أين تم تسجيل استمرار النمو الاقتصادي الحقيقي بوتيرة ضعيفة في سنة 2008 والذي كان دافعه قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات، وكذلك التحسن في أداء القطاع الصناعي (6.2 %)، حيث تم تسجيل انخفاض في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي من 2.4 % سنة 2008 الى 1.6 % سنة 2009؛

✓ ارتفاع سعر البرميل إلى أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة وذلك في سنة 2011 أين بلغ 112.9 دولار للبرميل (ارتفاع بأعلى نسبة خلال فترة الدراسة قدر بـ: 41.13 %)، صَاحَبَهُ تسجيل معدل تغير موجب في حصيلة الناتج الداخلي الخام الاسمي في نفس السنة أي سنة 2011 حيث بلغ 21.66 %، والذي يعد من بين أكبر المعدلات خلال فترة الدراسة، وبعدما سجلنا تسارع طفيف في النمو الاقتصادي الحقيقي في سنة 2010 (3.6%) والذي كان مدفوعاً بقطاعات الأشغال العمومية والخدمات، انخفض معدل النمو الاقتصادي الى 2.9 % سنة 2011، وهذا بسبب الركود الاقتصادي المتواصل لقطاع المحروقات وكذلك انخفاض النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية رغم التوسع الحاصل في القطاع الفلاحي أين حقق أقوى نمو في هذه السنة بالمقارنة مع باقي القطاعات الإنتاجية، وكذلك التوسع في قطاع خدمات الإدارة العمومية؛

✓ الانخفاض الطفيف في سعر البرميل في سنة 2012 بنسبة: 1.95 % بالمقارنة مع سنة 2011 قابله ارتفاع في الناتج الداخلي الخام الاسمي في نفس السنة بـ: 11.11 % بالمقارنة مع سنة 2011، وتم تسجيل ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي سنة 2012 والذي بلغ 3.4 % بالمقارنة مع سنة 2011، مدفوعاً بالنمو الحاصل في قطاعات خارج قطاع المحروقات (7.2 %)، على الرغم من تسجيل تراجع في نمو قطاع المحروقات (3.4 %)، مع تسجيل تباطأ في النمو الاقتصادي في سنة 2013 (2.8 %) وهذا بسبب الأداء الضعيف لقطاع المحروقات (6- %) وهذا رغم التوسع في قطاعي الفلاحة (8.2%) والبناء والاشغال العمومية.

✓ انخفاض سعر البرميل في سنة 2015 بنسبة: 46.72 % بالمقارنة مع سنة 2014 أدى الى انخفاض الناتج الداخلي الخام الاسمي في نفس السنة بـ: 3 % بالمقارنة مع سنة 2014، مع تسجيل استقرار في معدل النمو الاقتصادي (3.7%) بالمقارنة مع سنة 2014 (3.8%)، والذي كان متولداً من قطاعات كل من: الفلاحة (6.0 %)، البناء والأشغال العمومية والخدمات خارج الإدارة العمومية، بالإضافة الى انتعاش نشاط قطاع المحروقات (0.2 %) وهذا لأول مرة منذ عشرة سنوات؛

✓ التحسن في سعر برميل النفط سنة 2017 (20.31 %) بالمقارنة مع سنة 2016 صَاحَبَهُ تحسن في معدل تغير الناتج الداخلي الخام في نفس السنة (7.77 %) بالمقارنة مع سنة 2016، والمقابل بلغ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي 3.2 % سنة 2016 والذي كان متولداً هذه المرة بدرجة كبيرة من النمو المعتبر لقطاع المحروقات (7.7 %)، وهذا بسبب تراجع النمو الاقتصادي في جُلْ القطاعات الإنتاجية في سنة 2016، لينخفض النمو الاقتصادي الحقيقي في سنة 2017 حيث بلغ 1.3 % وهذا بسبب

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التراجع الكبير المسجل في قطاع المحروقات (2.4- %)، بالإضافة الى تسجل معدل نمو ضعيف لقطاع الفلاحة (0.8 %)، مع الإشارة الى أن النمو المحقق في هذه السنة كان متولداً من قطاع الصناعة والبناء والاشغال العمومية؛

✓ التحسن في سعر برميل النفط سنة 2018 (32.24 %) بالمقارنة مع سنة 2017 صَاحَبَهُ تحسن في معدل تغير الناتج الداخلي الخام في نفس السنة (8.35 %) بالمقارنة مع سنة 2017، مع تم تسجيل استقرار في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في سنة 2018 والذي بلغ 1.2 % ويبقى سبب هذا الضعف في النمو الاقتصادي الى انخفاض النمو الاقتصادي مرة أخرى لقطاع المحروقات (6.4- %)، مع الإشارة الى أن النمو المحقق في هذه السنة مرده التحسن في القطاع الفلاحي (3.5%) وكذلك قطاع البناء والأشغال العمومية، بالإضافة الى بقية القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات؛

✓ انخفاض سعر البرميل في سنة 2019 بنسبة: 9.65 % بالمقارنة مع سنة 2018 أدى الى انخفاض الناتج الداخلي الخام الاسمي في نفس السنة بـ: 0.12 % بالمقارنة مع سنة 2018، أين تم تسجيل انخفاض في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي من 1.2 % سنة 2018 الى 0.8 % سنة 2019، وهذا ناتج عن التراجع الكبير المسجل في قطاع المحروقات (4.9- %)، بالإضافة الى انخفاض معدل النمو في كل القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات وخاصة قطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الفلاحي؛

✓ انخفاض سعر البرميل في سنة 2020 بنسبة: 35.09 % بالمقارنة مع سنة 2019 أدى الى انخفاض الناتج الداخلي الخام الاسمي في نفس السنة بـ: 9.91 % بالمقارنة مع سنة 2019، أين تم تسجيل انخفاض في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي من 0.8 % سنة 2018 الى (5.1- %) سنة 2020، وبالتالي فالجزائر تسجل لأول مرة معدل نمو سلبي خلال فترة الدراسة، والذي مرده انخفاض النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات (6.0- %)، وهذا راجع الى الأزمة الصحية (جائحة كوفيد-19) وما نتج عنها من إجراءات الغلق الصارمة بغية احتواء وتقليص انتشار المرض، أين تَأَثَرَتْ القطاعات الإنتاجية الكثيفة العمل مثل قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات.

- كل هذا التذبذب وعدم الاستقرار والضعف في النمو الاقتصادي المحقق، مرده تبعية الناتج الداخلي الخام في الجزائر لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولي، وبالتالي انطلاقاً من هذا الاعتبار يمكن القول أن النمو الاقتصادي في الجزائر غير متين.

2.4.تطور نسبة الصادرات من المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر:

الجدول (04) يبين لنا تطور نسبة الصادرات من المحروقات إلى الصادرات الكلية وإلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

الجدول رقم (04): تطور نسبة الصادرات من المحروقات الى كل من: الصادرات الكلية والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 (%)

المتغيرات السنوات	الصادرات من المحروقات نسبة الى الصادرات الكلية (X_H/X_T)	الصادرات من المحروقات نسبة الى ن د خ (X_H/GDP)	المتغيرات السنوات	الصادرات من المحروقات نسبة الى الصادرات الكلية (X_H/X_T)	الصادرات من المحروقات نسبة الى ن د خ (X_H/GDP)
2000	97.27	38.45	2011	98.32	35.78
2001	97.07	33.87	2012	98.39	33.77
2002	96.74	31.91	2013	98.38	30,43
2003	98.08	35.34	2014	97.23	27.34
2004	97.92	36.98	2015	95.70	19.88
2005	98.40	44.23	2016	95.25	17.45
2006	97.94	45.81	2017	96.05	19.51
2007	98.38	44.21	2018	94.60	22.18

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

19.42	94.14	2019	45.14	98.22	2008
14.84	90.54	2020	32.37	98.29	2009
31.61	96.92	المتوسط	34.82	98.30	2010

المصدر:

من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Ministère des Finances-DGPP-. "Balance des Paiements 2000-2018". www.dgpp-mf.gov.dz.
-Ministère des Finances-DGPP."Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2019". www.dgpp-mf.gov.dz.
- Office National des Statistiques. (2021). Les Comptes Economiques de 2018 à 2020. N° 934.www.ons.dz

الشكل رقم (03): تطور نسبة الصادرات من المحروقات الى كل من : الصادرات الكلية والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 (%)

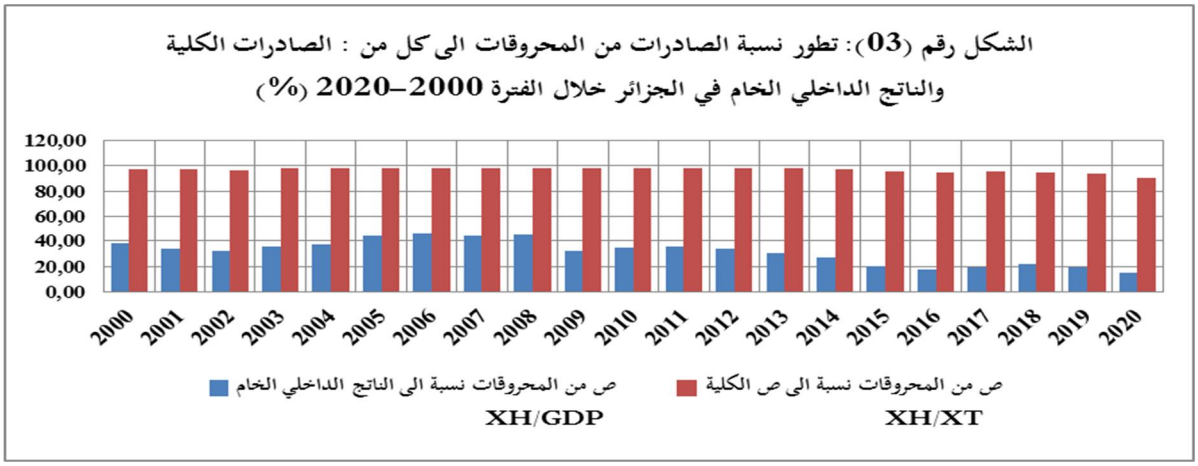

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (04)

- **من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (03) نلاحظ ما يلي:**

✓ تراوحت نسبة الصادرات البترولية الى الصادرات الكلية ما بين 90.54 % و98.40 % خلال الفترة 2000-2020، وكنسبة وسيطية خلال الفترة الاجمالية بلغت 96.92 %، هذه الصادرات من المحروقات شكلت في نفس الوقت نسب جد معتبرة من حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2019، هذه النسب تراوحت ما بين 17.45 % (2016) و45.81 % (2006)؛ وبالتالي هذا الأمر يشكل أمر سلبي على حصيلة الناتج الداخلي الخام وهذا لسببين، الأول تَرَكُزْ الصادرات والثاني تعتبر الصادرات أحد المكونات الهامة في الناتج؛

✓ لأول مرة ومنذ سنة 2000 تم دُنُوْ نسبة الصادرات العادية عتبة 10%، والمسجلة سنة 2020 حيث بلغت 9.46 %، صاحبها ولأول مرة بلوغ نسبة الصادرات من المحروقات 19.84 % نسبة الى الناتج الداخلي الخام، وبالتالي هذا الأمر يشكل أمر ايجابي على حصيلة الناتج الداخلي الخام وهذا لسببين، الأول التوجه نحو تنوع الصادرات والثاني تعتبر الصادرات أحد المكونات الهامة في الناتج الداخلي الخام.

- **إجمالاً وخلال فترة الدراسة:**

✓ بلغت الصادرات من المحروقات إلى الصادرات الكلية نسبة وسيطية قدرت بـ: 96.92 %؛

✓ شكلت الصادرات من المحروقات نسبة وسيطية قدرت بـ: 31.61 % من حصيلة الناتج الداخلي الخام.

وبالتالي وانطلاقا من هاذين المؤشرين يتبين لنا أن الناتج الداخلي الخام معرض للتقلبات وعدم الاستقرار من جراء تركز الصادرات وعدم تنوعها، الأمر الذي يجعل النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر غير متين.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5.الخلاصة:

إجمالاً يمكن القول أن للتنويع الاقتصادي علاقة وطيدة مع تقوية وتمتين النمو الاقتصادي المحقق، وخاصة من خلال المؤشر الهام والأساسي للتنويع الاقتصادي والمتمثل في هيكل الناتج الداخلي الخام، فالنمو الاقتصادي يتحقق من خلال الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، ويكون هذا النمو قوي ومتين من خلال قيامه على مستوى مقبول من التنويع في مصادر هذا الناتج، فإذا كان الاقتصاد متنوع يكون النمو الاقتصادي المحقق مستقر ومتين مع مرور الوقت، والعكس صحيح، النمو الاقتصادي المحقق في الاقتصاد الأحادي يكون غير مستقر ومتقلب مع مرور الوقت، وبالتالي ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي بخصوص مؤشر هيكل الناتج له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي من خلال تَقْوِيَتَهِ وتَمْتِينِهِ، وانخفاض درجة التنويع الاقتصادي من خلال عدم تنوع هيكل الناتج له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، منها على الخصوص اَتَصَافِهِ بالهشاشة وعدم الاستقرار، وهو الأمر المنطبق على حالة الاقتصاد الجزائري، وفي هذا الإطار وبعد تحليلنا لهذا الموضوع تبين لنا بأن التنويع الاقتصادي له دوراً مهماً نضرياً في تقوية وتمتين النمو الاقتصادي، وتطبيقياً تبين لنا أن الاقتصاد الجزائري غير متنوع بخصوص هيكل الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي جعل النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر غير متين وغير قوي، هذا الاتصاف تجلى في تقلب وعدم استقرار هذا النمو من جراء تبعية تقلبات الناتج لتقلبات أسعار النفط بالإضافة إلى تَرَكُزْ الصادرات، وبهذا الخصوص تمكنا من تسجيل النتائج التالية:

- **للتنويع الاقتصادي دور فعال في تقوية وتمتين النمو الاقتصادي؛**
- **عدم تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشر هيكل الناتج الداخلي الخام، وهذا يتجلى من خلال المؤشرات التالية:**

✓ التباين في نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020؛

✓ استقرار في نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال الفترات 2000-2004، 2005-2009، 2010-2014 و2015-2019؛

✓ سيطرة مساهمة قطاعي المحروقات والخدمات في الناتج خلال الفترات الأربعة، أين بلغت نسبة المساهمة المتوسطة: 31.5 % و36.14 % على الترتيب خلال الفترة 2000-2020؛

✓ ضعف مساهمة قطاعات الفلاحة، الصناعة والسياحة في الناتج في الفترات الأربعة بالمقارنة مع قطاعي المحروقات والخدمات، وأين بلغت نسبة المساهمة 10.00 % و5.37 % و3.36 % على الترتيب خلال الفترة 2000-2019.

- **النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر غير قوي وغير متين، أي اتصافه بالتذبذب وعدم الاستقرار والضعف، ومرد ذلك إلى ما يلي:**

✓ تبعية تقلبات الناتج الداخلي الخام في الجزائر لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولي؛

✓ تَرَكُزْ الصادرات وعدم تنوعها حيث بلغت الصادرات من المحروقات إلى الصادرات الكلية نسبة وسيطية قُدِرَتْ بـ: 96.92 % خلال فترة الدراسة؛

✓ كِبَرَ حجم الصادرات من المحروقات إلى الناتج، حيث شَكَلت الصادرات من المحروقات نسبة وسيطية قُدرت بـ: 31.61 % من حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن تقديم بعض التوصيات التي من خلالها يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي بخصوص مؤشر هيكل الناتج الداخلي الخام في الجزائر وبالتالي تمتين وتقوية النمو الاقتصادي والرفع منه، ومن أهم هذه التوصيات ما يلي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ تسطير تدابير وإجراءات ضمن آليات السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية لتحقيق التنويع الاقتصادي، مع مراعات ديمومتها عند تحقيق التنويع الاقتصادي؛
- ✓ التغذية الجيدة والفعالة للقطاع الرائد (قطاع المحروقات) للقطاعات الإنتاجية الأخرى أثناء فترة انتعاشه بغية تنشيط وتفعيل هذه القطاعات؛
- ✓ تطوير وتوسيع البنية التحتية والفوقية للنشاط الاقتصادي؛
- ✓ تعزيز الحصول على المقومات الرئيسية المشتركة بين القطاعات الإنتاجية من جهة، وحسب كل قطاع من جهة أخرى؛
- ✓ تقوية وتمتين التكاملات الخلفية والأمامية بين كل القطاعات الإنتاجية وخاصة مع القطاعات المحورية كقطاع النقل وتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات؛
- ✓ الاهتمام المتوازن بالقطاعات الإنتاجية أخذاً بعين الاعتبار وزن وحجم كل قطاع ودوره في منظومة التكامل الخلفي والأمامي للقطاعات؛
- ✓ تحسين استخدام وتخصيص عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم) في كل القطاعات الإنتاجية، مع مراعات حماية البيئة من التلوث وكذلك المحافظة على الموارد الطبيعية؛
- ✓ الاهتمام بوضع استراتيجيات لجذب الاستثمارات الأجنبية بهدف نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وتكوين العمالة؛
- ✓ توسيع الشراكة، العمومية-الخاصة والخاصة-الخاصة، الوطنية والأجنبية من أجل الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري؛
- ✓ تشجيع الاستثمار عن طريق تحسين مناخ الأعمال بالإضافة إلى منح الامتيازات والتسهيلات الضريبية؛
- ✓ العمل أكثر على تطوير المنتوج الوطني بهدف ترقية ورفع الصادرات خارج قطاع المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى تخفيض حجم الواردات؛
- ✓ الاهتمام أكثر بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل المجالات؛
- ✓ تحسين التعليم والتكوين كماً ونوعاً في كل التخصصات وخاصة منها المرتبطة بقطاعات الفلاحة، الصناعة، السياحة، النقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
- ✓ الحرص على البحث والتطوير في كل القطاعات الانتاجية من خلال الرفع من الانفاق العام الموجه لهذا المجال؛
- ✓ اتباع ومحاكات النماذج الناجحة والرائدة في تحقيق التنويع الاقتصادي؛
- ✓ تطوير وتحسين إنجاز الدوريات والمجلات الخاصة بالمعلومات الإحصائية وإنجاز الدراسات الإحصائية والتحليلية، وهذا بغية معرفة درجة التقدم في التنويع الاقتصادي ومدى ارتباطه بتمتين النمو الاقتصادي.

6.قائمة المراجع:

1.بلعما، أسماء. بن عبد الفتاح، دحمان. (2018). "استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية". مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية: 07 (01). الجزائر. 329-353.

2. شليحي، الطاهر. بن موفق، زروق. (2018). "المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية". مجلة الحقيقة: 17 (04). الجزائر. 188-215.

3.بوطلاعة، محمد. بن دبيش، نعيمة. (2018). "ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات ازمة النفط-إمكانية الاستفادة من تجارب دولية". مجلة البشائر الاقتصادية: 04 (02). الجزائر. 296-313.

4. صخري، عمر. (1994). التحليل الاقتصادي الكلي. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5. الوزني، خالد واصف. الرفاعي، احمد حسين. (2009). مبادئ الاقتصاد الكلي – بين النظرية و التطبيق- . ط 10. دار وائل للنشر و التوزيع. عمان. الأردن.

6. عريقات، حربي محمد. (2014). مبادئ الاقتصاد الكلي. دار البداية ناشرون و موزعون. الأردن.

7. عبد المطلب، عبد الحميد. (2003). السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي). مجموعة النيل العربية. القاهرة. مصر.

8. ضيف، أحمد. عزوز، أحمد. (2018). " واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة". مجلة اقتصاديات شما افريقيا: 14 (19) . الجزائر. 21-36.

9. الوادي، محمود حسين. وآخرون، (2013). الاقتصاد الكلي. ط 3. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. الأردن.

10. بنك الجزائر. "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر". التقارير السنوية 2015 و2017. www.bank-of-algeria.dz

11. بنك الجزائر. "النشرات الإحصائية الثلاثية". رقم: 1 إلى غاية 52، 2007-2020. www.bank-of-algeria.dz

12. Banque d'Algérie. "Evolution Economique et Monétaire en Algérie". 2008. 2009. 2014. 2016. www.bank-of-algeria.dz.

13. Ministère des Finances-DGPP. (2020)."Rétrospective-Produit Intérieur Brut (SCN) 2000 - 2019". Disponible sur : www.dgpp-mf.gov.dz. (Consulté le : 26/11/2021)

14. World Data Atlas. (2021)." Algeria- Travel and tourism direct contribution to GDP1995-2019". Available on: www.knoema.com. (Accessed on: 12/02/2021).

15.Office National des Statistiques. (2015). "Les Comptes Economiques de 2000 à 2014". N° 709. Disponible sur : www.ons.dz.

16. Office National des Statistiques. (2019). "Les Comptes Economiques de 2015 à 2018". N° 861. Disponible sur : www.ons.dz.

17. Office National des Statistiques. (2021). "Les Comptes Economiques de 2018 à 2020". N° 933. Disponible sur : www.ons.dz. (Consulté le : 02/12/2021)

18. Ministère des Finances-DGPP. (2020)."Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2019". Disponible sur : www.dgpp-mf.gov.dz. (Consulté le : 26/11/2021)

19. Office National des Statistiques. (2021). "Les Comptes Economiques de 2018 à 2020". N° 934. Disponible sur : www.ons.dz. . (Consulté le : 02/12/2021)

20. Ministère des Finances-DGPP-. (2019). "Balance des Paiements 2000-2018". Disponible sur : www.dgpp-mf.gov.dz.

21. Office National des Statistiques. (2021). "Les Comptes Economiques de 2018 à 2020". N° 934. Disponible sur : www.ons.dz.(Consulté le : 02/12/2021).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)